

بسم الله الرحمن الرحيم ويستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين **وبعد** فلما انتهت بساكنة مع اصحاب الذين
لم ذرية لتحقيق المعاد العاصية والمباذ العاصية بلغهم الله ما يقتضيه همهم العالية الى مسئلة الكمال من
الكافية اردت ان اكتب لهم رسالة تشمل على ابرز مشكلاتها وكشف الغطاء عن محذراتها وان لا يكون
في صلاح دعائهم في الاوقات المرجوة لا غاية الدعوات فشرعت فيه واجعت ما يتعلق بهذه المسئلة من فوائد
شرعية ومباحث دقيقة مما تكلم فيها واضفت اليه ما سمي في طرأ الفاتحة من التورية والتورية من
المجل اجيل والمعين اجليل انه الميسر لكل غير سهيل الصبي على سيران يوفقه في عوهمها صافيا
وشرع مفضلا وقايتها ان اول المعونة والتوفيق **قوله** ولا يعمل في نظهرى لا يعمل اسم التفضيل في العمل
والمفعول به الا عند تحقق الشرط الى استدلال كل ما عمل على الفعل لا بد ان يكون له فاعل معين، كاذن العمل
وغيره، ولما لم يكن لا فعل التفضيل فعل بمعنى في الزيادة لم يعمل اما عند وجود الشرط فانما يعمل فيكون
الفعل كاستدلاله في قوله تعالى فاعمل ما تشرع منقوض باسم الفاعل الذي للمباذة اذ ليس فعله بمباذ
في المبالغة وبالصفة المشبهة ايضا اذ لا فعل لها بمعنى ثمة الشئ في الاورانية محمود اسم الفاعل الذي ليس
للمباذة بخلاف فعل التفضيل في ان ليس فيه قسم يعمل في الظاهر عليه غير في العدم وعن الساكنة وان لم يكن
لها فعل بمعنى لكنها مشبهة باسم الفاعل في انها شئ وجمع ويونث ويذكر فعملت عليه بخلاف افعال التفضيل
لانه ليس ياربيا على الفعل ولا متباها بها في علم الفعل اذ لم يشبه اسم الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتانيث
في قوله تعالى فاعمل ما تشرع منقوض كمال ان الافعال التي تعمل بين اصل وهو ليس بفعل الفعل ولا
مستأبها بالذي يحرك على الفعل من المشتقات العاملة في عمله الطاك بالصفة المشبهة فانها وان لم تجر على الفعل
لكنها شبه بما يجري على الفعل كمر ذكره واذا ثبت ان ما هو الاصل لا يعمل في الظاهر وان لا يعمل غيره اولى وادنى
وانما قلنا ان المستعمل بين اصل لانهم اجروا الفعل التفضيل في فعل التعجب منه في المعنى ولذا شرط فيه
ما شرط في باب التعجب بين فعل التعجب ما يستعمل في فعل التفضيل بين يوافقه فعل التعجب الذي هو الاصل في لزوم الازدواج

الاعمال بين

استنباط من قوله لا يعمل
في نظره

الافراد بخلها غير لا انتفاء فيه ولا شك ان ما وافق اصله في اكثر احكامه اصل بالنسبة الى ما قاله فيه وفي
قوله في المظهر اشار الى ان عمدة المقدم لا يتوقف على تحقق الشرط وكذا لا يتوقف عمله في غير القاعد وهو
المفعول من الطرفين واحكامه وغيرهما اذ راجع الفعل الى الدالة على الحدث كافيته في العمل فيها **قوله** الا اذا كان الشئ
يعني لا يعمل افعال التفضيل في القاعد والمفعول به الظاهر من الا اذا تحقق الشرط وهو ان يكون افعال التفضيل
صفة لشئ من حيث اللفظ وهي في المعنى مسببة لذكر الشئ ويكون ذلك **المسبب** اثر ثباته في زيادة التفضيل باعتبار
الاول اي باعتبار ما جرى عليه اسم التفضيل في حيث اللفظ على نفسه باعتبار غير الاول كيف **المسبب** لا عليه
باعتبار المحلين ويكون اسم التفضيل في بيان النفي بهذا تقديره في المش وتوضيح انما كيف كل فبقوله
قوله باعتبار الاول حال من الفهم المسكن في مفضل وقوله على نفسه متعلق بمفضل وقوله باعتبار غير الاول
من المجرور اعني نفسه هو بواسطه احوق وتقرير الكلام **فضل** المسبب حال كونه مصاحبا وملا بسا اعتبار الاول
على نفسه حال كونه مصاحبا وملا بسا اعتبار الثاني وقوله متفيا حال من الفهم المسكن في كان مثله ما ذكره الله
ما ريت رجلا احسن في عينه الكمل منه في عين زيد فاحسن في المثال جار على الدرجه حيث اللفظ لانه
صفتة لكنه ما هو احسن من حيث المعنى هو مسمى وهو الكمل وانه مفضل باعتبار انه في عين الدرجه على
باعتبار انه في عين زيد وهو اعني قوله في عين زيد حال من المجرور في منه اي كائنا في عين زيد وقوله ما هو
مفضل لفظا مفضل عليه معنى والمفضل لفظا مفضل معنى فان قلت الكمل ليس بسبب الدرجه اجيب بالمراد
بالمسمى اللغوي وهو ما جعل سببا فان الكمل سبب لمن عين الدرجه او يقال المراد بالمستعار في الا ان
التفضيل باكتفاء للعين لا الكمل فاذن يكون العين سببا للكمل في التفضيل والكمل سبب لنا قلنا انه
في الحقيقة للعين لا التفاضل والواحد بالاحسنية وغيره في عينين انما كيف يتفاوت العين بهما وان المفضل
والمفضل عليه فيما ذكرناه وان كان واحدا من حيث اللفظ الا انه في الحقيقة احد ذين الاعتبارين مفضل
والآخر مفضل عليه كذا قلنا زيد فاحسن منه فاعدا فانه المراد تفضيل من قيامه من قعود وفي هذا
درجتان من التحقيق الى انه من حيث الحقيقة تفضيل الشئ على غيره فالاعتبار في فيما نحن فيه عين الدرجه عين
عليه **زيد** مفضل من حيث الحقيقة فان قلت هو مما خالف لما قلت اولاه ان سبب ذكر الشئ حيث جعلته مثلا
سببا للعين لا الدرجه وايضا جعله مفعول في شدة المفضل للدرجه حيث مثله بقوله ما ريت رجلا افضل
اليه الشئ منه الى زيد فافضل للشئ وهو سبب الدرجه كسبب التفضيل في الحقيقة لما كان لعين الدرجه يجوز

الكتاب

الضميمة

يجوز ان يكون الرجل ايضا بطريق المجاز اذا ثبت ان التفضيل يكون للرجل كان لعينه يعني ان يقال
 الرجل سيب لكل والتفضيل كما يقال عنه سيب فيه والذي يؤيد تكرار المسبب امكنه فانه يحتمل ان يكون
 المسبب بطريق العين فلو اضاف لا وجه ان سيب لا صحتها **قوله** لانه بمعنى حسن استدلال على اعم التفسير
 في الظاهر وجود الشرط بوجهين احدهما ان عند وجودها صار معنى الفعل الذي اشتق هو منه فعل كذا
 وانا صار معنى عند تحققه لان قوله ما رايت رجلا احسن في عينه لكل من غير زيد مع قوله ما رايت
 رجلا احسن في عينه لكل حسنة في عين زيد متلازمان عكسا وطرا اعم معنى ان كلا صدق التركيب الاول
 التركيب وعلى العكس التساوي بين الشئ وبين الصدق آية كونه كل واحد منهما بمعنى الآخر وانما قلنا
 ان المتلازمين متلازمان طرا وعكسا لان معنى المثال انك تقي ما وانه حسنة لكل عين الرجل حسن كل عين
 لان التقى يتوجه الى ما اراد ان يثبت ولا يمكن المراد في الموصوفات المتماثلة بين حسن كل عين الرجل وبين حسن
 كل عين زيد كان المراد بالتقى كالمثل ولا كلام في ان حسن كل عين الرجل ليس ببايع حسن كل عين زيد لان
 تشبيه الشئ بالشئ يقتضي ان لا يكون المشبه زائدا على المشبه به فثبت المراد هو تفضيل حسن كل عين زيد
 على حسن كل عين الرجل وكذا معنى المثال تفضيل حسن الكل الذي في عين زيد لان المنكلم اذا زعم زيادة
 حسن كل عين الرجل على حسن كل عين زيد استعمل اعم التفضيل الواقع في الموصوفات المتماثلة بين حسن كل عين الرجل
 على حسن كل عين زيد لان لم يرد في مساواة فاذا اراد المتناظر ان يقول لا ينبغي ان يحل معنى كلامه في المنظر ايضا
 على الباطن وذكر لا يكتفى الا اذا حل على زيادة حسن كل عين زيد على حسن كل عين الرجل لان تقى زيادة حسن
 كل عين زيد كمثل مساواة فلا يكون فيه المبالغة لكن المقصود بالمبالغة اذا كان معنى المثال الاول كما كان في
 تفضيل حسن كل عين زيد على حسن كل عين الرجل وهو كقولهم التفضيل في قولنا في معنى الفعل فيقول لا تتفارقا في
 الفعل فان قيل يلزم ما ذكرتم اعم التفضيل في قولنا ما رايت رجلا احسن منه ابوه اذ معناه ما رايت
 رجلا زاد حسن ابوه على حسنة اذ في معناه ما رايت رجلا احسن منه ابوه ان عليه في الحسن متمتع بالاتفاق
 اجيب بان المراد من الفعل الذي اشتق هو منه لا ان اتفق فيتمتع ارتفاع الظاهرة في صور التفضيل لان حسن
 ليس متفقا في نازول لانه حسنة بمعنى فليست الحسن فاذا ثبت ان المشروط المذكور ناسية او جعل اعم التفضيل
 في معنى علم انه ان فقد شئ منها يلزم ان لا يكون في معناه فلا يعمل في الظاهر فان قلت علم تقدير انتفاء
 الحمل الاول لا يقتضي ايضا بمعنى الفعل فان قلنا ما احسن عين زيد لكل حسنة في عين زيد مع قولنا ما احسن في عين

اول
 قوله المنكلم

حسنة

زيد لكل حسنة في عينه عرو مثلا متلازمان طرا او عكسا بعين ما مزيل لم ان لا يكون له تأثير في كونه بمعنى الفعل
 اجيب بانه انما اشترط الموصوفات المتماثلة لانه لو اتفق بصفة الوصفية فيه لوقعه او لا بخلاف الصفات
 الواقعة بعد النفي لانها اقوى منه فلا يلزم من كونها عاملة لوقوعها في غير النفي كونه عاملا لوقوعه في غير النفي
 اذا اتفق الموصوفات الحقيقية وهو الكل لم يتأثر النفي بالمعنى المذكور لانه يكون في المعنى ايضا لما هو عليه
 في اللفظ فيكون فاعله مضاف فيكون المعنى عند استعمال الفعل التفضيل زيادة الفعل وعند استعمال النفي
 اصله فلا يكون في معناه واما كون المسبب مفعلا على نفسه باعتبارين فلان اعم التفضيل لما كان في حيث المعنى
 لا يكون مفعلا في لادله من التفضيل على شئ ويلزم ان يكون تفضيل على نفسه ليس المقصود مفعلا اذا
 قدر تعلقه بالفعل بخلاف قولنا ما رايت رجلا افضل منه ابي اذ لا ينبغي الجواب في مفعلا اذا قدر تعلقه
 به واشترط التقى لانه لو كان شتبا لم يكن في معنى الفعل الاتزان قولنا ما رايت رجلا في عينه لكل حسنة
 عين زيد معناه التشبيه ومساواة الكل في عينه في الحسن بخلاف قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه لكل حسنة في عين
 زيد والكا من الوجهين ان الكل في المثال لو لم يكن مرفوعا بالفاعلية فكان مبتدأ لان انتفاء احتمال شئ
 اخر لان احسن لا يصلح لان يكون مبتدأ او لا لانه المبتدأ قبل صلوه للابتداء سبوة اخبر لان الكل في خبر
 مقدم على مضمون كونه احسن مبتدأ ومنه علم ان كونه المبتدأ تكررا وانجز معرف متمتع لكن انما كونه الكل
 مرفوعا باطل اذ يلزم في الفصل بين اعم التفضيل ومعمول التي هو مضمون لخصا وتبين خبره ومنه باجبي
 وهو الكل لانه علم تقدير ان يكون مبتدأ لا يكون معمولا لاحسن فيكون اجنبيا وانما قلنا ان من يتم لخصا
 وتبين خبره لان احسن منه باجبي بمنزلة المضاف والمضاف اليه وبها كلمة واحدة حكما لا يجوز الفصل بين اجزاء
 الكلمة كذا لا يجوز بين ما هو كلمة واحدة فيتمتع الفصل بينهما بالكل على تقدير ان يكون مبتدأ واما اذا
 كان مرفوعا بالفاعلية فلا يلزم الفصل بالاجنبية لانه كيف معمولا والمعمول لا يكون اجنبيا فان قيل علم
 تقدير يكون الكل مبتدأ يقدم منه عليه حتى لا يلزم الفصل باجبي ولا استغناء اخبر قبل المصحح على تقدير
 كونه احسن مبتدأ اجيب بانه انما ادعينا وجوب ارتقاء الكل بالفاعلية وعدم جواز جملة على خلافه في مثل مبتدأ
 التركيب فاذا قدم منه لا يتبع علم على خلافه لتفسير التركيب واما ما اجاب المصنف في شرح الكافية قوله ولو قدمت
 منه لخص الفصح على ما ذكره غير مستبعد لانه كونه من نعمة كونه في التاخير وهو ما يندرج في ان زيد لا يعمل
 ان رجوع الضمير الى غير المذكور لفظا او سماعا يخص فيما جاء من العرب ولم يحج منها فلم يحل لان لكل ان

بالابتداء

وهو لانه على تقدير كونه
 مبتدأ لا يكون معمولا لاحسن
 فتكونه اجنبيا ومنه

يمنع كونه سماعيا وما قيل لو قدم منه لايهم انه راجع الى رجل في يكون الفعل الغير القلي عاملا في ضمير شئ واحد
 غير صحيح لان رجوع الضمير اليه مفيد للمعنى فلا يتوهم رجوع اليه لان الكلام مع من له تميز وايضا لا يترك اجازة للفظ
 الفاسد وايضا الفعل الغير القلي لا يعمل في ضمير شئ واحد اذا كان احدهما فاعلا والآخر مفعولا واما انه لا
 يجوز ان يعمل في ضمير شئ واحد مطلقا فممنوع **قوله** ولكن ان يقول ان كذا في هذه المعنى عبارة اخرى اخضر في الاول
 وهي ما رايت رجلا احسن في عينه الكل من عيني زيد في ذوق الضمير منه وفي من في عين مع ان معناه معناه العبارة
 الاول بعينه فعمل احسن في هذه العبارة مثله في الاول واعلم انه لا بد من تقدير ذكر المتعلق وهو الكل مضافا
 الى عيني زيد ليصح المعنى فالقدير من كل عيني زيد **قوله** فان قدمت ذكر العين انما اورد هذه العبارة بحرف
 الشرط لعل استغناءها لو قوع التفسير فيها من الحذف والتقديم والتأخير ولذا اصاب الى نظير لها من كلام
 الفصحا ثم يقول ان قدمت ذكر العين حصل كذا عبارة اخرى في هذا المعنى اخضر في عبارتين مذكورتين
 من ان قدمت العين التي تذكر في المسئلة الاول بعبارة الاصل بعد الكل تقدير ما رايت عينا كعيني زيد
 فيها الكل منه فيها الضمير المجرور والاو عائد الى العين الموصوف بالكاف والثالث الى عيني زيد في هذه العبارة
 كما اخضر لفظا من العبارتين المذكورتين مع ان معناه واحد اما اذا مراد تفصيل حسن كل عين الرجل على
 حسن كل عين زيد مثله في العبارتين فان قيل المانع من ارتفاع الكل بالابتداء وهو الفعل بالاصح منتف
 في هذه العبارة فينبغي ان يجوز رفع احسن اجاب المذهب وجهين احدهما رفع العبارة الاولى فكل لا يجوز في
 الاصل لا يجوز في الفرع وثانيهما ان الفصل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع احسن **قوله** مثل ولا ارى ان
 ما ورد في كلام الفصحا نظير العبارة الثالثة قول الشاعر مرت على وادي السباع لا ارى كوادى السباع
 حين ينظلم واديا اقل به ركب اتوه تائيه واهوق الاما وفي الله ساريا قوله ولا ارى كوادى السباع **الركب** السباع
 مثل قوله ما لايت كعيني زيد احسن فيها الكل حيث تقدم المفضل عليه على اسم التفصيل فتقدير ولا ارى
 واديا كوادى السباع حين ينظلم اقل به ركب اتوه تائيه منهم به الضمير في المذكور للوادى الموصوف بالكاف
 وفيه المقدر للوادى السباع ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تائيه في
 وادى السباع فاقول من حيث اللفظ على واديا موصوف بالمعنى لسبب وهو الركب فقل باعتبار من هو
 وهو قوله به على نفسه باعتبار وادى السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب
 من وادى السباع ان من ركب وادى السباع واديا مفعول لا ارى وادى السباع وادى كوادى السباع حال

منه او مفعول ثان و قوله حين يظلم قال في وادى السباع والعامل فيه مع التشبيه اقل صفة لوا ديا
وقوله ركب فاعل لاقل وهو المراد بالاشتهاد بالبيت واجمل الفعليه عن قوله اتوه صفة ركب الثانية
التوقف والتبث وهو نصب على انه تمينه من اقل اى اقل توقفا او مفعول مطلق من اتوه لانه نوع من
الاتيان اى متلبثين لشدة الخوف وقوله افوق عطف على اقل او على تايته ان جعلت فالاقوله الامارة
الله الاشياء مفرغ وما مصدرية اى في كل وقت والا وقت وقاية الله اى قوله ساريا منصوب بوقت
وقيل قال في تمينه افوق وقيل تمينه منه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب